كَفِيَّة. وترتب على هذا بالطبع الارتقاء بالمستوى التقني للصناعات، مع أنها لا تزال أكثر اعتماداً على وفرة الأيدي العاملة البشرية من الصناعات المشابهة في اسرائيل.

كما ترتب على ارتفاع مداخيل العمال تعاظم كبير في القوة الشرائية لقطاع واسع من السكان. وبالتالي أدى هذا الوضع إلى ترويج كبير للسلع الصناعية فاق كل التوقعات. ويكشف الجدول رقم ٢٣، عن مؤشرات جلية تدل على الطفرة في المستوى المعيشي من خلال النظر إلى حركة تملك بعض الأدوات المنزلية الصناعية. ولا حاجة للقول ان دفع الأثمان المرتفعة لكل هذه الأدوات يستهلك كل الأجور التي يتقاضاها العمال الفلسطينيون العاملون في اسرائيل، أما العجز في مداخيلهم فتتكفل بتغطيته التحويلات القادمة من أقاربهم العاملين في الخارج، والفائض في الميزان التجاري الذي يتحقق من الاتجار مع الأردن.

الجدول رقم ٢٣[٧]

اقتناء الأدوات المنزلية الصناعية (بالنسبة إلى مجمل الأدوات المنزلية)

	الضفة الغربية			قطاع غزة		
	١٩٦٧	١٩٧٤	١٩٧٧	١٩٦٧	١٩٧٤	١٩٧٧
أجهزة التلفزيون	١,٨	٢٠,٥	٣٦,٠	٣,٣	١٩,١	٤٢,٤
البرادات الكهربائية	٤,٨	٢٢,٦	٣٣,١	٣,٥	١٤,١	٣٣,١
آلات الغسيل		١٣,٠	١٥,٨		٣,٠	٨,٤

عاقبة معاهدة السلام المصرية ــ الاسرائيلية

هناك إمكان لنشوء وضع خطير للغاية في سوق العمل، كنتيجة لمعاهدة السلام المصرية ــ الاسرائيلية. فبعد فتح الحدود، من المتوقع أن ترحب اسرائيل باستقبال العمال المصريين، بل ويمكن أن تؤثرهم بمعاملة مفضلة قياساً على عمال المناطق المحتلة. وإذا حدث هذا، فالنتيجة المؤكدة سوف تكون فقدان أعداد كبيرة من العمال الفلسطينيين لوظائفهم في اسرائيل. وفي ضوء الاستيعاب الضعيف حالياً للأيدي العاملة في المناطق المحتلة، ليس في وسعنا أن نتوقع سوى هجرة فجائية وواسعة للأيدي العاملة الفلسطينية بحثاً عن الرزق في البلدان المجاورة. ومن الجائز الافتراض أن اسرائيل سوف ترحب بحرارة بمثل هذا التطور.

التسويق والتجارة

بين جميع التطورات الاقتصادية التي أعقبت الاحتلال، كانت التغيرات في هيكل التسويق وأطر التجارة أشد أنواع التبدلات وضوحاً وأكثرها تأثيراً في تقرير مسارات النمو الاقتصادي للمناطق المحتلة. وليس من شأننا في هذا المقام أن نعرض أو نحلل